الصراع على السلطة في سلطنة زنجبار العربية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي

بنيان سعود تركي*

* حصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة اكستر - المملكة المتحدة عام ١٩٨٨.
يعمل مدرساً بقسم التاريخ ـ جامعة الكويت.

الملخص

يتصدى هذا البحث لدراسة الصراع الأسري البوسعيدي على السلطة في سلطنة زنجبار العربية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي. وهي محاولة أراد بها الباحث تسليط الضوء على طبيعة، وأسباب النزاع الأسري، ودوافعه، مع تتبع للسياسة البريطانية حياله. وقد قسمت هذه الدراسة إلى مراحل زمنية حسب تسلسل الحكم في السلطنة العربية، واستهلت بعهد السيد برغش بن سعيد، سلطان زنجبار (١٨٧٠ ـ ١٨٨٨)، وأشارت بنبذة مختصرة إلى محاولته الاستيلاء على السلطة في عهد شقيقه السيد ماجد، ودور الحكومة البريطانية في نفيه ثم إعادته إلى زنجبار، وتحليل الأسباب التي حدت بالحكومة البريطانية إلى توليته الحكم، والذرائع التي ساقتها لرفض طلبه تعيين ابنه وريثاً على عرش السلطنة العربية.

استعرضت الدراسة بعد ذلك ظروف تعيين السيد خليفة بن سعيد على مقاليد السلطة في زنجبار (١٨٨٨ ـ ١٨٩٠)، وبيّنت علاقته المتوترة بالقناصل الأجانب، وعلى وجه الخصوص القنصل البريطاني، وأبرزت استغلال الأخير لشقيق السلطان السيد علي، والمتنفذين العرب للمطالبة بعزله، مما ترتب عليه رضوخ السلطان، وقبوله الأمر الواقع حفاظاً على حكمه. كما ألقت الدراسة الضوء على تولي السيد علي بن سعيد حكم السلطنة العربية (١٨٩٠ ـ ١٨٩٣)، وموافقته على إخضاع زنجبار للحماية البريطانية، وإقدامه على العديد من التنازلات المالية والإدارية ثمناً للبقاء على كرسي الحكم، ثم أشارت إلى تدهور حالته الصحية واستعرضت أبرز المطالبين بولاية الحكم، وموقف الحكومة البريطانية من كل منهم، مع دراسة، وتحليل الشروط البريطانية الجديدة التي وضعها القنصل البريطاني بورتال لتولي السلطنة. كما تناولت محاولة الأمير خالد بن برغش الاستيلاء على السلطة، وأسباب فشلها، وما تلا ذلك من تعيين حمد بن ثويني سلطاناً على زنجبار، وخلصت الدراسة إلى أن الحكومة البريطانية استغلت مسألة وراثة الحكم بين أبناء وأحفاد السيد سعيد كسيف مصلت، ونظرت إليها على أنها من الأمور التي يجب ألا يبت فيها دون موافقتها. وهكذا نجحت في إشعار المعنيين من سلاطين زنجبار بأنهم إنما يحكمون عن طريق الهيمنة، والنفوذ البريطاني لا عن طريق رضا الشعب، واختياره.

مقدمة

عانت عمان في القرن الماضي كغيرها من مشيخات، وإمارات الخليج العربي من مسألة ولاية العرش أو الخلافة. وفي حالة وفاة سلطان، أو حاكم، أو إمام فإن أولاده، أو أشقاءه، أو أبناء عمومته يتنازعون على خلافته، وما يترتب على ذلك من صراع واقتتال، أو اقتسام للسلطة. من أبرز أسباب ذلك عدم وجود قانون واضح يحدّد، ويقنّن ولاية العرش. وفي عمان وبشكل عام كان الأوفر حظًّا هو الأطول سيفاً، والأكثر قبولاً لدى رؤساء القبائل، إضافة إلى تمتعه بصفات القيادة الفعالة، وهي الصفات التي أهّلت السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦ ـ ١٨٥٦)، لتولي مقاليد السلطة في عمان[١]. وقد نجح السيد سعيد في تأسيس أول إمبراطورية عربية أفريقية في العصر الحديث. وفي عام ١٨٣٢ نقل مقر حكمه من مسقط، على الجانب الأسيوي إلى زنجبار، على الجانب الأفريقي. وفي عام ١٨٤٠ استقر في عاصمته الجديدة زنجبار. ولكن سرعان ما تداعت تلك الامبراطورية المترامية الأطراف بوفاة السيد سعيد، في عام ١٨٥٦، ونشب نزاع بين أبنائه لاقتسام تلك التركة، ونتج عن ذلك تدخّل بريطاني نجح في ١٨٦١ في فصل القسم الآسيوي عن القسم الأفريقي، أي إنفصال مسقط، عن زنجبار. مما ترتّب عليه ازدياد تدخّل القنصل البريطاني في شئون زنجبار الداخلية لتعزيز، وتقوية النفوذ البريطاني، حماية للمصالح البريطانية.

ولا تستهدف هذه الدراسة تناول النزاع الأسرى بين أبناء السيد سعيد، وما ترتّب عليه من تقسيم للامبراطورية العمانية، لاسيما وقد تناولها من قبل عدد من الباحثين المعنيين بتاريخ عمان وشرق أفريقية، وإنما تستهدف التركيز على سلطنة زنجبار العربية، وذلك لأن العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي لم تحظ بالاهتمام من قبل[٢]. ولهذا يتصدى هذا البحث لدراسة النزاع بين أبناء وأحفاد السيد سعيد وطبيعته، ودوافعه من ناحية، وكشف الوسائل التي لجأ إليها كل منهم لتثبيت أقدامه، وخلفائه في السلطة من ناحية ثانية، ورصد مواقف بريطانيا وتتبع لسياستها من ناحية ثالثة. وقد اقتضت طبيعة الموضوع، التي تعتمد

بشكل أساسي على وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office)، غير المنشورة، تقسيم الدراسة إلى مراحل زمنية تمشياً مع تسلسل الحكم في سلطنة زنجبار العربية خلال الفترة الواقعة ما بين عام ١٨٧٠ وعام ١٨٩٣، أي ما بين تولى السيد برغش بن سعيد مقاليد السلطة في زنجبار عام ١٨٧٠، حتى تولى السيد حمد بن ثويني الحكم عام ١٨٩٣.

السيد برغش والوصية (١٨٧٠ ـ ١٨٨٨)

عندما أشرف السيد ماجد بن سعيد، (١٨٥٦ ـ ١٨٧٠) ثاني سلاطين زنجبار على الموت، واجهت الإدارة البريطانية في زنجبار للمرة الأولى منذ انفصال مسقط عن زنجبار مشكلة خلافة العرش. وقد اتفقت الحكومة البريطانية في لندن، وحكومة بومبي البريطانية على تنصيب السيد برغش الابن السابع للسيد سعيد بن سلطان، سلطاناً على زنجبار في حالة وفاة السيد ماجد. ولعلّ أهمّ الأسباب التي تكمن وراء ذلك الاختيار مايلي:

أولها أن السيد ماجد بن سعيد لم يكن له ولد ليخلفه على سدة الحكم[٣].

ثانيها أن السيد تركي الابن الخامس للسيد سعيد يطمح في توحيد شطري الامبراطورية العمانية تحت حكمه. وهذا الأمر يتعارض مع مصالح السياسة البريطانية التي تمّ تقسيم الامبراطورية العمانية على أيديها، ولهذا فلا عجب أن أصرّت على سياسة التقسيم.

أما السيد برغش الابن السابع للسيد سعيد فهو من الطامحين للحكم، وقد قام في بداية حكم أخيه السيد ماجد بمحاولة لإقصائه، إلا أن تدخّل القنصل البريطاني أدى إلى فشل محاولته، وتمّ نفيه إلى بومبي التي كانت في ذلك الوقت بمثابة مدرسة للمنفيين سواء أولئك الذين يؤمل في استغلالهم وقت الحاجة، أو الذين كان يرغب في التخلّص منهم. ومن حسن حظ السيد برغش أنه صُنّف حسب الفئة الأولى، وعومل على ذلك الأساس. وكان لتدخّل كولونيل رجبي Rigby القنصل البريطاني في زنجبار (١٨٥٨ ـ ١٨٦٠) ـ لمصلحة السيد برغش، فيما بعد، دوره في عودة السيد برغش من منفاه. وبالفعل عاد السيد برغش في

عام ١٨٦١، برفقة القنصل البريطاني الجديد لويس بيلي Lewis Pelly (١٨٦١ ـ ١٨٦٢) واستقر في زنجبار[٤]. وقد ذكر جون كيرك John Kirk ـ الذي أصبح فيما بعد القنصل البريطاني في زنجبار (١٨٧٠ ـ ١٨٨٦) ـ حول مسأة وراثة العرش أنه يعتقد أن السيد برغش يهمه الحكم لا مناهضة الوجود البريطاني، وأنه قد «تعلم الكثير من فنون الحكم والإدارة» أثناء فترة نفيه في بومبي [٥]. وكان يأمل في أن يكون أكثر انقياداً وانصياعاً للإدارة البريطانية، التي يعود لها الفضل في إعادته من منفاه، وتنصيبه على حكم السلطنة العربية[٦]. ولهذا وجدت الحكومة البريطانية منح برغش حكم سلطنة زنجبار أهون عليها من «أن تخاطر» باحتمال عودة السلطنة إلى سابق عهدها[٧].

وبوفاة السيد ماجد ١٨٧٠ تولى السيد برغش (١٨٧٠ ـ ١٨٨٨) مقاليد الحكم في زنجبار بمباركة بريطانية. وقد حاول ومنذ اعتلائه العرش الحدّ من تدخل القنصل البريطاني في الشئون الداخلية للسلطنة، خاصة تلك المتعلّقة بتجارة الرقيق. ولا سيما أن سياسة محاربة الرق وتجارته إحدى الوسائل التي لجأت إليها الحكومة البريطانية لتعزيز نفوذها في زنجبار، والتدخّل في شئونها الداخلية. ولما رفض السيد برغش الانصياع للمطالب البريطانية لجأ هنري تشرشل Henry Churchill، القنصل البريطاني في زنجبار (١٨٦٥ ـ ١٨٧٠) إلى سياسة الابتزاز حيث هدّد السلطان باستبداله بأخيه السيد تركي (الذي أصبح فيما بعد سلطاناً على عُمان) إن لم ينصع للمطالب البريطانية. ويبدو أن تشرشل كان جاداً في تهديده، حتى أنه قام بعرضه على حكومة بومبي البريطانية، إلا أن الأخيرة رفضت الاقتراح لسببين رئيسيين أولهما يتعلّق بموقف السيد تركي من توحيد الامبراطورية العمانية كما أشرنا فيما سبق، وثانيهما عدم موافقة حكومة بومبي على التدخّل في الشئون الداخلية لزنجبار تدخّلاً سافراً [٨].

حمل السيد برغش تهديد تشرشل على محمل الجدّ، وقد دفعه تخوّفه من سوء نية الإدارة البريطانية، فيما يتعلّق بالسلطة إلى التفكير جدياً في أن يكون له خليفة معلن. وكان يدرك أكثر من غيره الصراع المقبل على السلطة، فيما لو توفي دون أن يكون له خليفة معلن. ومما زاده اقتناعا بهذه المسألة أنه رزق بمولود، وهو

الأمير خالد، بعد أربع سنوات من توليه الحكم[٩]. ولهذا عمل على أن يكون ابنه البكر الأمير خالد، خليفة له ويضمن له الحكم من بعده، إلا أن مشكلة السيد برغش تكمن في إدراكه أنه لا يستطيع أن يقدم على خطوة كهذه دون الحصول على موافقة بريطانية مسبقة. ولذلك قام في ١٨٨١، بكتابة وصية سلّمها إلى جون كيرك القنصل العام البريطاني في زنجبار. وكان كيرك قد نجح في أن يكون «موضع ثقة السلطان»[١٠]. علماً أن الأمير خالد لم يكن قد تجاوز السابعة من عمره آنذاك. وطلب السيد برغش إلى الحكومة البريطانية أن تضمن في حالة وفاته بأن يكون الحكم لابنه البكر الأمير خالد، ثم لابنه من بعده، وفي حالة وفاته، أي وفاة السيد برغش من دون أن يبلغ الأمير خالد سن الرشد، فإنه طلب إلى الحكومة البريطانية أن تكون وصية عليه إلى أن يبلغ سن الرشد ويصبح مؤهّلاً لإدارة دفة الحكم[١١].

ولا شك أن قبول وصية السيد برغش تمكّن بريطانيا من إقامة حمايتها على زنجبار. وهي الفكرة التي تحمّس لها القنصل البريطاني، إلا أن الردّ الحاسم جاء من الحكومة البريطانية بزعامة جلادستون Gladiston ـ رئيس الوزراء البريطاني ـ وهو الرفض التام لمضمونها[١٢]. وأبلغ القنصل البريطاني، السلطان، بعدم الموافقة على قبول الوصية، وكانت الذريعة التي برّر بها القنصل البريطاني هذا الرفض، حسب تعليمات الحكومة البريطانية في لندن، أن مضمونها يتعارض وروح اتفاقية ١٨٦٢[١٣]. وكان القنصل البريطاني يقصد بذلك التصريح الأنجلو ـ فرنسي، The Anglo - French Declaration، الذي صدر في عام ١٨٦٢ ، بعد انفصال مسقط عن زنجبار، الذي ينص على تعهّد كل من بريطانيا وفرنسا باحترام استقلال كل من مسقط وزنجبار، وسلامة أراضيهما [١٤]. ومما يتضح أن التصريح الأنجلو ـ فرنسي لم يتطرّق إلى مسألة وراثة الحكم، كما أن التذرُّع بذلك التصريح لم يكن جدياً، كما سنبيّن لاحقاً عندما خرقت بريطانيا روح ونص ذلك التصريح خدمة لمصالحها. إن التذرّع بالتصريح الأنجلو ـ فرنسي خدم المصالح البريطانية من عدة أوجه، أولها عدم رغبة الحكومة البريطانية في لندن في أن تلزم نفسها بشخص معيّن كخليفة للسيد برغش، وإنما عملت على أن يتولى حكم

زنجبار من تجد أنه أهل للحكم، ويخدم المصالح البريطانية. ثانيها عدم موافقة الحكومة البريطانية على التدخّل بشكل سافر وعلني في الشئون الداخلية لزنجبار، لاسيما فيما يتعلّق بمسالة الوراثة حتى لا تثير منافسيها فرنسا وألمانيا، مما يعنى فشل السيد برغش في مسعاه في تعيين ابنه الأمير خالد خليفة له. وكانت تلك ضربة موجعة للسيد برغش، ومن مفارقات القدر أن المانيا التي خذلته في السبعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، عندما لم تستجب لمطالبه بالحماية، أخذت في منتصف الثمانينيات من القرن نفسه تتطلّع للحصول على موطىء قدم لها في أملاكه في شرق إفريقية.

ومما زاد الأمور سوءاً بالنسبة للسيد برغش تخلّي الحكومة البريطانية عن مساندته في مواجهة الأطماع الألمانية في أملاكه في شرق أفريقية.

وكانت بريطانيا في حاجة إلى دعم ألمانيا لمواجهة وضعها المتردّي في أعالي النيل، إضافة إلى خوفها من أن تسيطر ألمانيا على معظم أملاك السلطان في شرق أفريقية، مما يفقدها الوضع المتميّز الذي تتمتع به، ويعرض طرق المواصلات مع الهند إلى الخطر. الأمر الذي أدى إلى دفع بريطانيا للتعاون مع ألمانيا. وكان ثمرة ذلك توقيع اتفاقية ١٨٨٦، التي نتج عنها تفكيك سلطنة زنجبار العربية وتقسيمها(١٥). ومع أن توقيع اتفاقية ١٨٨٦ هو خرق لروح ونص التصريح الأنجلو - فرنسي لعام ١٨٦٢، فإن الحكومة البريطانية لم تأبه بهذا، وتخلّت عن السيد برغش. بل، إنها ذهبت إلى درجة توجيه اللوم إلى كيرك على اهتمامه بمساعدة السلطان(١٦). ولم يكن أمام السيد برغش، والحالة هذه، إلا الرضوخ، والإذعان وعلى مضض منه لذلك الضغط الأوروبي. وكان لهذا الضغط من ناحية وتقسيم أملاكه من ناحية أخرى دوره في اعتلال صحته، حيث أصيب بداء السل، واشتد عليه المرض. وهذا الأمر دفع بالحكومتين البريطانية والألمانية إلى العمل على إيجاد خليفة للسيد برغش. وتمّ الاتفاق بعد مشاورات مطولة بين الحكومتين على اختيار السيد خليفة بن سعيد الابن السابع عشر للسيد سعيد ليكون خليفة لشقيقه السيد برغش. ووضعت كل من الحكومتين البريطانية

والألمانية ثقليهما وراء اختيار السيد خليفة، وأرسلتا تعليمات محدّدة إلى قنصلياتهم في زنجبار لدعم ذلك الاختيار[١٧].

الحكومة البريطانية وتنصيب السيد خليفة (١٨٨٨ - ١٨٩٠)

إن ترشيح السيد خليفة، ودعمه من الحكومتين البريطانية والألمانية، يعني تجاهل مطالب السيد برغش في تعيين ابنه الأمير خالد خليفة له. وهناك العديد من الأسباب وراء ذلك التصرّف البريطاني الألماني. ولعلّ من أبرزها ما يلي: أولًا: صغر سن الأمير خالد بن برغش الذي لم يتجاوز أربعة عشر ربيعاً، وهي سن لاتؤهّله للحكم. ثانياً: رغبة كل من الحكومتين البريطانية والألمانية في أن يتولى حكم زنجبار شخصية تمكّنهما من تحقيق أهدافهما، إذ إن هناك العديد من القضايا المعلقة الخاصة باتفاقية ١٨٨٦ التي كانت في حاجة إلى إنهاء المفاوضات بشأنها. وقد وجدا ذلك في شخص السيد خليفة. وكان السيد خليفة في ذلك الوقت موضوعاً تحت الإقامة الجبرية من قبل أخيه السيد برغش الذي شك في أنه تآمر ضده لإقصائه عن الحكم[١٨]. وذلك يعني تولية حاكم لاحول له ولا قوة، وبعيد عن مجريات الأحداث العالمية، أو كما قال إيوان سميث Euan Smith القنصل البريطاني في زنجبار (١٨٨٨ - ١٨٩١) بأن السيد خليفة «لايدرك ما حوله عدا زنجبار»[١٩]. كما كان لعزلته التي فرضت عليه، والتي امتدت لقرابة ست سنوات أثرها في جعله، «يفقد الثقة بمن حوله»[٢٠]، مما سوف يكون له دوره في تسهيل مهمة الحكومتين البريطانية والألمانية. وهذا يعني أيضاً أن المصالح الدولية هي التي فرضت ذلك التعيين.

توفي السيد برغش بن سعيد، في ٢٧ فبراير ١٨٨٨. وبناء على التعليمات المسبقة قام إيوان سميث، القنصل البريطاني، بإبلاغ السيد خليفة باختياره من قبل الحكومتين البريطانية والألمانية، كسلطان على زنجبار. ووافق السيد خليفة دون تردد. كما قام إيوان سميث، بإبلاغ السيد علي بن سعيد، الابن الثامن عشر للسيد سعيد، وأحد الطامحين لتولي حكم زنجبار بتعيين السيد خليفة، سلطاناً على زنجبار، أما الأمير خالد بن برغش فقد انشغل بترتيب جنازة والده السيد

برغش، كماأنه لم يحضر حفل تنصيب السيد خليفة [٢١]. ولعل السبب وراء ذلك عدم موافقته على اختيار عمه السيد خليفة لاعتقاده بأحقيته في تولي عرش زنجبار كخليفة لوالده، إلا أنه لم يبد معارضة لذلك الاختيار. وقد يكون السبب أنه لم يكن مهيّأ لا من ناحية السن أو الأنصار والمؤيدين، لهذا آثر السكوت. لم يؤد تعيين سلطان جديد إلى أحداث مخلة بالأمن على الإطلاق. وفي هذا الصدد يذكر إيوان سميث أنه حاول عدم البروز عند تنصيب السيد خليفة معطياً الفرصة لأن يكون الاختيار، «كأنه اختيار العرب»، إلا أنه ذكر أن العرب يدركون أن تعيين السيد خليفة إنما كان يعود إلى «حسن نية الحكومتين البريطانية والألمانية ورغبتهما، وأن أي اعتراض على اختياره حتى على فرض إمكانيته سوف يكون بلا طائل»[٢٢]. إن ردّ إيوان سميث المتباهي بعدم جدوى المعارضة إنما يستند إلى أن قائد جنود السلطان هو الجنرال لويد ماثيوس Lioyd Mathews الضابط البريطاني (الذي أصبح فيما بعد وزيراً للدولة البريطانية في زنجبار)، مما يعني إمكانية اللجوء إلى استخدام القوة لغرض التعيين.

وكانت المحصلة أنه بعد شهرين من تولي السيد خليفة، (١٨٨٨ - ١٨٩٠) مقاليد السلطة في زنجبار تمكّن الألمان باستخدام أسلوب الضغط من إنهاء مفاوضاتهم مع السيد خليفة، ووقع الاتفاق في ٢٨ إبريل ١٨٨٨. كما حالف الإدارة البريطانية النجاح في زنجبار، إذ تمّ وضع الجنرال ماثيوس على الشؤون الإدارية للسلطنة، إضافة إلى عمله لإنشاء جيش زنجباري يكون تحت قيادته، ويدار من قبل ضباط إنجليز[٢٣]. كما منح السلطان السيروليم ماكنون William Mackinon رئيس مجلس إدارة جمعية أفريقية الشرقية امتياز إدارة قسم من أراضيه الساحلية في المنطقة الواقعة فيما بين اومباوتانا[٢٤]. وكانت جمعية أفريقية الشرقية - والتي أصبحت تعرف فيما بعد باسم شركة أفريقية الشرقية البريطانية الإمبريالية The Imperial BritishEast Africa Company - تهدف إلى توسيع قاعدة النفوذ البريطاني، مما يعني أن الحكومتين البريطانية والألمانية نجحتا في تحقيق ما خططتا له. وحقّق النجاح الأوروبي، وفرضه الأمر الواقع، وعزلة السلطان السابقة تأثيرهما، فقد ترتّب عليه عدم ثقة السلطان بمن حوله سواء بأخيه السيد علي، أو

المتنفّذين العرب، أو القناصل الأجانب بما فيهم القنصل البريطاني. ومن أبرز الأسباب وراء ذلك ما يلي أولاً: - العلاقة المتوتّرة بين السيد خليفة والقنصل البريطاني، والقناصل الأجانب لما لمسه منهم من تدخّل سافر في شئون دولته الداخلية، وتقطيع لأوصالها. وفي رسالة إلى سالزبري Salisbury رئيس الوزراء البريطاني في ٢٥ فبراير ١٨٨٩، ذكر إيوان سميث أن سلطنة زنجبار، وبسبب التدخل الأوروبي، وضعف السلطنة في عهد السيد خليفة قد «اهتزت من أساسها»، كما أشار إلى أن عهد السيد برغش «حكماً قوياً» بينما تميّز عهد السيد خليفة «غاية في الضعف».(٢٥) وقد يكون فيما ذكره سميث جزء من الحقيقة، إلا أنه ينمّ عن محاولة للتقليل من شأن السيد خليفة لدى الحكومة البريطانية. ولعل السبب وراء ذلك يكمن في النقاط التالية: **أولاً**: العداء الشخصي وكراهية السيد خليفة للإنجليز عامة، وكرهه الشديد لإيوان سميث وماثيوس خاصة بسبب تدخّله المباشر في شئون مملكته. وهذا دفعه إلى الطلب من الحكومة البريطانية عدم التجديد لسميث، واعتبره «عدوه»(٢٦). ولتوضيح الصورة أكثر كان السيد خليفة كما يذكر المغيري من «أشد السادة المتقدمين بغضاً للأوروبيين، حتى قيل إنه يحجر على النصارى المبيت في بلدة زنجبار، ولا رخصة لهم أن يبقوا بها بعد غروب الشمس»(٢٧). وكان لذلك أثره في تبدل معاملة السكان المحليين تجاه الأوروبيين من الاحترام، والتقدير في عهد السيد برغش، إلى الازدراء في عهد خليفة(٢٨).

ثانياً: تأييد السيد خليفة، وإلى حدّ كبير ـ للثورة التي قامت في الساحل الشرقي لأفريقية، تلك التي قادها الشيخ بشير بن سالم الحارثي ضدّ الوجود الألماني في بجمويو وبنغاني. كما ساعد الثوار وأمدّهم بالسلاح والغذاء نكاية بالإنجليز والألمان. وانزعج إيوان سميث والحكومة البريطانية في لندن من موقف السيد خليفة من الثورة، مما دفع ببريطانيا إلى الاشتراك مع ألمانيا في فرض حصار على الساحل بحجة منع تصدير العبيد، ووقف استيراد الأسلحة(٢٩).

ثالثاً: سخط السيد خليفة على أخيه والمتنفّذين العرب، لقناعته بأنهم تخلّوا عنه أثناء فترة احتجازه الإجبارية، وقد استغل إيوان سميث ذلك باتباع سياسة، «فرق

تسد». وخلافاً لما ذكره هو لنجز وورث Hollings worth، أخذ سميث يعمل سرًّا على تأييد السيد علي ومؤيديه للإطاحة بالسيد خليفة. كما قام سميث بتأليب المتنفّذين العرب بالادعاء بأن مستشاري السيد خليفة السيدين بيرا دفجي «البانياني»، وباخشمان «الحضرمي» من غير المختصين أو المعروفين. كما ذكر بأنهم «يهتمون بمصالحهم الخاصة»(٣٠). وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن كلا من السيدين دفجي وباخشمان، يُعدّان من أشد المعارضين للتدخّل في شئون زنجبار الداخلية، كما حثّا السلطان على الحدّ من نفوذ القنصل البريطاني.

رابعاً: لم يأت تشجيع إيوان سميث للسيد علي من فراغ، إذ كان السيد علي وأنصاره من المؤيدين للسيطرة البريطانية على زنجبار، بل وطالبوا الحكومة البريطانية بالعمل على ألا تقع زنجبار في يد ألمانيا التي أخذت تتطلّع لبسط نفوذها على زنجبار. وتعدّ زنجبار نقطة الانطلاق البريطانية لبسط هيمنتها في شرق افريقية من ناحية، ولمواجهة النفوذ الألماني المتزايد في المنطقة من ناحية أخرى. كما كان السيد علي خلافاً للسيد خليفة من المؤيدين للسياسة البريطانية فيما يتعلّق بإلغاء تجارة الرقيق.

وفي ٢٨ فبراير ١٨٨٩، بعث ـ وبتشجيع من سميث ـ السيد علي وعمه حامد بن سليمان ومحمد بن أحمد، وثلاثة عشر عربياً من المتنفّذين عريضة موقّعة ضدّ السيد خليفة ومستشاريه بيرا دفجي، وباخشمان. وتتلخص مطالبهم جميعاً في:

أولاً: إقصاء السيد خليفة عن الحكم.

ثانياً: إبعاد مستشاريه الذين نظر لهم من قبل الموقعين على أنهم ضد مصالح طبقة المتنفّذين العرب، والإدارة البريطانية(٣١).

وقد أشار إيوان سميث في رسالته إلى سالزبري، في ٢٥ فبراير ١٨٨٩ إلى أن العرب في كل من زنجبار وبمبة لا يعارضون استبدال السيد خليفة بأخيه السيد علي. كما توقّع عدم حدوث اضطرابات بسبب ذلك. وأوضح أن السيد خليفة سوف يوافق على أي ترتيبات توضع على أن توفر له ولعائلته الضروريات(٣٢). وهنا لابدّ من تبيان أن ما ذكره سميث لا ينم عن الحقيقة، إذ أشار بورتال Portal القائم بأعمال القنصلية البريطانية في رسالة سرية إلى سالزبري

في ١٢ أغسطس ١٨٨٩ إلى اضطرابات حدثت في زنجبار بسبب نشر ما أطلق عليه مؤامرة لإقصاء السيد خليفة وتعيين السيد علي[٣٣].

أما بالنسبة لسالزبري فإنه وقف موقفاً معارضاً لتوجّهات إيوان سميث في محاولاته إقصاء السيد خليفة من منصبه. ولم يجد السيد خليفة من جانبه من خيار أمامه إلا الانصياع حتى لا يعزل، ويوضع مكانه السيد علي[٣٤]، فقد وافق وعلى مضض منه في عزل مستشاريه. كما قام بتوقيع اتفاقية لإلغاء تجارة الرقيق في ١٨٨٩ مقابل اتفاق بريطانيا وألمانيا على رفع الحصار عن الساحل الشرقي لأفريقية، وهو ما تم بالفعل[٣٥].

المطالبون بعرش زنجبار وتنصيب السيد علي

لم يدم حكم السيد خليفة طويلاً، إذ توفي في فبراير ١٨٩٠، في قصره الريفي الذي يبعد ٧ أميال عن زنجبار بصورة غير متوقعة. وكان سبب الوفاة المفاجئة ضربة شمس حسب تقرير طبيب السلطان الهندي[٣٦]. ولم يستمر حكمه سوى سنتين تقريبا[٣٧]. ولم يشع خبر وفاة السلطان لعدم توقّعه، مما مكن القنصل البريطاني الذي أبلغ على عجل من عمل ترتيبات للسيطرة على الموقف تحسباً لأي طارىء. وكان يوجد عدد من الطامحين لتولي حكم سلطنة زنجبار العربية بعضهم وافر الحظ كالسيد علي بن سعيد، وآخرون يمنّون أنفسهم بالنجاح كالأمير محمد بن خليفة بن السيد خليفة السلطان المتوفي، والأمير خالد بن برغش.

أشار إيوان سميث إلى أن السيد خليفة لم يتزوج زواجاً شرعياً، وأن لديه ولداً واحداً من محظية من جزر القمر. كما ذكر بورتال في عام ١٨٩٢ أن عمر الأمير محمد بن خليفة إحدى عشرة سنة تقريبا[٣٨]، مما يعني أنه وقت وفاة أبيه كان في السابعة من عمره. ولعلّ صغر سنه هذا أحد أسباب تجاهله. كما ذكر بورتال أن الأمير نظر إليه «بدونية» لكونه ابن جارية عادية، ولم يوضح بورتال ما أشار إليه، ومن المعروف أن معظم سلاطين زنجبار كانوا أبناء محظيات وسراري منهن الأميرات، وغير الأميرات. أما عن وفاة الأمير محمد فقد ذكر المغيري ـ أنه

توفي في اليوم السابع من ربيع الأول ١٣٣٤ (١٩١٦م)[٣٩]. مما يعني أنه توفى في سن مبكرة، وعمره في حدود ٣٣ سنة.

أما المتطلّع الآخر للعرش وهو الأمير خالد بن برغش، فقد طالب بتولى السلطنة في زنجبار. كما أن الأمير خالد لم يعد صغيراً كما كان الحال عند وفاة أبيه السيد برغش. وقد أشار سميث إلى أن الأمير خالد «لازال صغيراً»، ومطالبه تحت تلك الظروف لا تحتاج إلى أي اهتمام منوّهاً إلى أن الأمير يزوّد بمستحقاته من قبل السلطان[٤٠].

أما الأوفر حظًا فهو السيد علي بن سعيد. وقد ذكر القنصل البريطاني في رسالة سرية إلى سالزبري في ١٤ فبراير ١٨٩٠، أنه أبلغ السيد علي بن سعيد، باختيار الحكومة البريطانية له سلطاناً على زنجبار. كما بيّن القنصل البريطاني أن الزعماء العرب اجتمعوا ووافقوا على اختياره، ومن ضمنهم الأمير خالد بن برغش. وفسّر القنصل البريطاني قبول الأمير خالد السريع للأمر الواقع بأنه، «دون شك» يعود إلى مغادرة والدة الأمير خالد إلى مكة للحج[٤١]. وعرف عن والدة الأمير خالد، السيد موزة بنت حمد بن الإمام أحمد بأنها امرأة ذات شكيمة وعزيمة، أو كما ذكر المغيري «صاحبة النفوذ والتقدم»[٤٢]. ولا عجب أن رغبت في أن يعتلى ابنها العرش الذي اعتلاه أبوه من قبل. ولعلّ إذعان الأمير يعود لسببين أساسيين أولهما، يتعلّق بوفاة السيد خليفة غير المتوقعة. وثانيهما سيطرة الإدارة البريطانية وبسرعة على زمام الأمور في زنجبار، تداركاً لما قد يحدث. ولقطع الطريق على غير المرغوب منهم في تنصيب نفسه سلطاناً على زنجبار.

وفي ١٦ فبراير ١٨٩٠، اعترفت الحكومة البريطانية رسميًا بالسيد علي بن سعيد، سلطاناً على زنجبار. وفي ١٧ فبراير من السنة نفسها، أرسل إيوان سميث رسالة إلى السيد علي بن سعيد وطلب إليه الاهتمام بشكل خاص بالأمير خالد بن برغش. وقد أوضح السيد علي من جانبه لسميث أن الأمير «سوف يلقى كل عناية»[٤٣].

وفي عهد السيد علي بن سعيد (١٨٩٠ ـ ١٨٩٣) أصبحت زنجبار محمية بريطانية. كما باعت حكومة السلطنة الخط الساحلي من نهر رفوما مع جزيرة شولة إلى الحكومة الألمانية بمبلغ وقدره أربعة ملايين مارك الماني أو (٢٠٠٠٠٠ $) في

ذلك الوقت. إضافة إلى تولّى ضباط إنجليز الشئون الإدارية والجمارك، وعيّن الجنرال ماثيوس وزيراً للدولة البريطانية في زنجبار، وهو أول وزير بريطاني يعيّن فيها. وأصبح ميناء زنجبار ميناءً حراً. كما حدّد للسيد علي راتب سنوي، وهو أول سلطان من سلاطين زنجبار يحدّد له راتب سنوي، مقداره مائتان وخمسون الف روبية(٤٤). كما وقع السيد علي في ١٨٩٠، على معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق. وكانت تلك عبارة عن تنازلات أقدم عليها السيد علي بن سعيد ثمناً لتولية حكم سلطنة زنجبار العربية، تلك السلطنة التي أخذ نفوذ سلاطينها يضمحل شيئاً فشيئاً. مما دفع بالعرب في زنجبار إلى وصف سلطانهم السيد علي بـ «مملوك بريطانيا»(٤٥). وهي صفة تدلّ على ضخامة التنازلات التي قدّمها لبريطانيا. كما تبيّن المدى الذي نظر فيه العرب إلى سلاطينهم ونعتهم بصفات ما كانوا ليجرءوا على ذكرها لو أن السلاطين كانت لهم هيبة ونفوذ السيد سعيد والسيد برغش..

ولم يدم حكم السيد علي طويلاً، لا سيما وأنه كان يعاني من مرض عضال. مما دفع بالحكومة البريطانية إلى التفكير في خليفة له(٤٦). وقد سبق لإيوان سميث أن وافق قبل توقيع اتفاقية الحماية على زنجبار في ١٨٩٠، على طلب السيد علي بأن تكون بيده سلطة تعيين خليفة له، بشرط موافقة الحكومة البريطانية. إلا أن ذلك الوعد الذي قطعه إيوان سميث على نفسه لم تعتد به وزارة الخارجية البريطانية التي أصرّت على أن يكون لها التأثير الحاسم، والفعّال في مسألة الخلافة(٤٧).

المطالبون بعرش زنجبار وتنصيب حمد بن ثويني

دفع تدهور الحالة الصحية للسيد علي ورفضه المعالجة من قبل أطباء أوروبيين الجنرال بورتال، القائم بأعمال القنصلية البريطانية، إلى إرسال مذكرة سرية إلى روزبري Rosebery رئيس الوزراء البريطاني في ١٢ أكتوبر ١٨٩٢، بيّن فيها أن حالة السلطان تسير من سيء إلى أسوأ. وأشار بورتال أنه في ظلّ هذه الظروف فمن المهم «إنهاء موضوع حكم السلطنة دون تأخير»(٤٨). وكان أبرز الطامحين لتولي السلطنة الأمير خالد بن برغش، وحمد بن ثويني، وحمود بن محمد.

الأمير خالد بن برغش: لقد سبق وأن أشرنا إلى الأمير خالد، ويمكن إضافة النقاط التالية: عرض الأمير خالد مطالبه والتي تتمثل فيمايلي، أنه أكبر أبناء أي سلطان حكم زنجبار، كما أن والده السيد برغش، يعدّ من أعظم سلاطين زنجبار وأعطى لشرق أفريقيا شهرتها، وبروزها. كما أن والده لم يترك فرصة أثناء حياته إلا وأبدى فيها رغبته في أن يخلفه ابنه الأمير خالد على حكم زنجبار.

أما بالنسبة لرأي بورتال في الأمير خالد فقد ذكر أن، «لديه كل حرارة وقسوة والده، ولكن دون ذكائه» وأردف مكملا بأن الشاب خالد «عنيد سريع الاهتياج، غير متعلم، فخور بمغالاة مع قلب يكره التجديد، والحياة على النمط الأوربي» إلا أن أكثر ما كان يقلق بورتال والإدارة البريطانية من ورائه هو أن تعيين الأمير خالد سلطاناً على زنجبار يعنى صعوبة السيطرة عليه، ومن المحتمل حسب رأي بورتال أن، «يعيد هيبة ونفوذ سلاطين زنجبار إلى سابق عهدها»[٤٩]، وهو أمر لابورتال، ولا الإدارة البريطانية في زنجبار أو لندن ترغب في حدوثه. وهذا يعني أن احتمال اختيار الأمير خالد بن برغش غير وارد على الإطلاق خوفاً على نفوذ بريطانيا وهيبتها في زنجبار. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الأمير خالد استمدّ قوته من تأييد العرب له، إضافة إلى أنه عربي خالص من جهة الأب والأم. وكان الرأي العام في سلطنة زنجبار سواء رأي المواطن العادي، أو ممثلي البعثات الأجنبية يعتقد بأن الأمير خالد سوف يتولى حكم السلطنة خلفا للسيد علي بن سعيد. وكان الأمير خالد في المناسبات العامة يجلس إلى جانب السيد علي. وهو تقدير له حساسيته تجاه غيره من الطامحين لتولي حكم السلطنة خاصة الأمير حمد بن ثويني وحمود بن محمد[٥٠].

حمد بن ثويني: ولد الأمير حمد بن ثويني في مسقط عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م ـ ١٨٥٧)، وقد شبّ وترعرع في كنف والده السيد ثويني بن سعيد، سلطان مسقط بعد انفصالها عن زنجبار. وتزوج من ابنة عمه، تركية بنت تركي بن سعيد. وكان لنجاح السيد تركي بن سعيد في تولي حكم سلطنة مسقط دوره في نشوب خلاف بين العم وابن أخيه. وتوجّس العم الخيفة من ابن أخيه وشك في أنه

يحاول اغتياله، وفي هذا الصدد يذكر المغيري أنه بدت من حمد بن ثويني بوادر الخصام لعمه، فألزمه طلاق كريمته تركية، ونفي من عمان إلى الهند[٥١]، وسمحت الحكومة البريطانية للأمير حمد بن ثويني وفي أواخر أيام عمه السيد برغش بالخروج من منفاه في بومبي، والاستقرار في زنجبار. ويعدّ حمد بن ثويني أحد أبرز المطالبين بتولي سلطنة زنجبار وتتلخص مطالبه فيمايلي:

أولا: نظر الأمير حمد إلى نفسه على أنه أحق بتولي سلطنة زنجبار، مع أن والده السيد ثويني بن سعيد كان حاكماً على مسقط، لا سيما وأن الحاكمين في مسقط وزنجبار يمثّلان أسرة واحدة، ويتبادلان الحكم فيها بين أبناء السيد سعيد.

ثانيا: أشار الأمير حمد إلى أنه ابن سلطان، وأن والده أكبر سنًّا من والد الأمير خالد بن برغش، كما أنه نفسه أكبر سنًّا من الأمير خالد.

ثالثا: بين الأمير حمد أن والده السيد ثويني أكبر سناً من السيد برغش، وكما تولى مقاليد السلطة قبل السيد برغش، مما يجعله هو ووالده أعلى مقاماً ومنزلة من الأمير خالد ووالده[٥٢].

وخدمت الأمير حمد في مطالبه عدد من العناصر، ومن أبرزها غنى الأمير، ونفوذه. وقد ذكر بورتال أنه فيما لو توفي السلطان فجأة، ولم يكن الإنجليز يرغبون في التدخّل في الحال عن طريق عرض القوة فإنه «مما لا شك فيه» أن قتالاً سوف ينشب بين مؤيدي كل من حمد بن ثويني، وخالد بن برغش، وحمود بن محمد. ومن المحتمل حسب وجهة نظره أن يكون النصر حليفاً لحمد بن ثويني المزود «بالعقول والمال»، مقارنة بمنافسيه الآخرين[٥٣]. كما أشار بورتال إلى تميّز الأمير حمد ببعض الصفات الحميدة التي لا تتوفر في منافسيه الآخرين، ومن أبرزها أنه «الأكثر تعليماً ويقرأ الشيء الكثير ذو ذكاء وقّاد سريع، ومع أنه لم يسافر إلا أنه كان لديه بعض الأفكار حول مميزات الحضارة الغربية». ويعتقد بورتال أن تلك المميزات من الممكن أن تجعله «أكثر صعوبة في عملية تسييره حالما ينصب على حكم زنجبار»[٥٤].

الأمير حمد بن حمد: والده هو محمد بن سعيد، أكبر أبناء السيد سعيد بن سلطان، إلا أنه لم يحكم نظراً لوفاته في عهد والده. وتتلخّص مطالبه في كونه أكبر

سنًّا من الأمير خالد بن برغش، وحمد بن ثويني. وذكر بورتال أن الأمير حمود رجل في الأربعين من عمره، ومع أنه «تقليدي وبطيء ومحدود الذكاء، إلا أنه مهذّب وصاحب مظهر وقور»(٥٥).

أما الأمير عبدالعزيز بن سعيد فهو أحد أبناء السيد سعيد وقد قام بعدة محاولات غير ناجحة لتولي سلطنة زنجبار ومسقط، إلا أن تدخّل الإنجليز حال دون ذلك، وتمّ نفيه إلى بومبي(٥٦). وعاش الأمير عبدالعزيز في بومبي تحت ظروف مالية صعبة. وكان يتسلّم إعانة قليلة من سلطان زنجبار في مقابل تخلّيه عن حقه في المطالبة بحكم زنجبار(٥٧). أما فيما يتعلّق بمطالب الأمير عبدالعزيز فقد أشار بورتال إلى أن عبدالعزيز لو كان موجوداً في زنجبار وقت وفاة السيد برغش ١٨٨٨، لأصبح من حقه تولى حكم السلطنة العربية، كما أنه لو كان موجوداً في هذا الوقت في زنجبار (١٨٩٣) فإنه «دون شك» يعتبر الخليفة الشرعي للسلطنة. إلا أن بورتال تدارك ما أشار إليه، وأوضح أنه بسبب الغيبة الطويلة للأمير عبدالعزيز عن زنجبار فإن من الصعوبة بمكان أخذه بالحسبان في مسألة وراثة الحكم. كما ذكر بأن الأمير عبدالعزيز لو لم يتخلّ عن الحكم فإنه، «دون شك» يكون الوريث الشرعي الصحيح طبقاً للشريعة الإسلامية لتولي الحكم(٥٨). وهنا لابد من الإشارة أولاً إلى أنه مسألة النفي ليست عائقاً أمام الأمير عبدالعزيز لتولي الحكم إذ إن معظم أبناء السيد سعيد الذين تمّ نفيهم إلى بومبي أعيدوا بناء على رغبة بريطانية لتولي الحكم سواء في مسقط، أو في زنجبار، وعلى سبيل المثال لا الحصر السيد برغش في زنجبار، والسيد تركي في مسقط. ثانياً: شارك عبدالعزيز السيد برغش في محاولته إقصاء أخيه ماجد عن الحكم، وبعد أن فشلت المحاولة عن طريق القنصل البريطاني أرسل مع برغش على ظهر السفينة البريطانية إلى بومبي. وقد أعيد برغش، ثمّ تمّ تنصيبه على حكم زنجبار، بينما ترك عبدالعزيز لمصيره. ثالثاً: بالنسبة لتخلي الأمير عبدالعزيز عن الحكم مقابل الإعانة الشهرية فإن الحكومة البريطانية لو لم تكن راغبة في ذلك لمنعت سلطان زنجبار من توقيع ذلك الاتفاق ولقامت بالتدخّل لإعادته من منفاه خاصة وأن زنجبار محمية بريطانية، يعتبر القنصل البريطاني وإلى حدّ كبير صاحب القرار الأخير في مسألة

الإدارة والحكم. كما أن بورتال قد سبق وأن هدّد السيد علي بن سعيد باستبداله بأخيه عبدالعزيز إن لم يذعن لمطالب الإدارة البريطانية[٥٩].

وذكر بورتال أنه في حالة التقيّد في تعيين خليفة للسيد علي من المطالبين بالعرش، والمستقرّين في زنجبار فإنه يوصي بتعيين حمد بن ثويني لتولي حكم السلطنة العربية. بيد أنه أشار إلى أنه قبل الوصول إلى قرار حول مسألة حكم السلطنة فإنه يرغب في الحصول على معلومات كاملة ودقيقة حسب المستطاع حول شخصية الأمير عبدالعزيز بن سعيد المنفي في بومبي. وكان بورتال قد أرسل بشكل شخصي رسالة إلى لورد هاريس Harris في بومبي يطلب منه تزويده بجميع التفاصيل المتعلّقة بحياة الأمير عبدالعزيز. وقد علم بورتال أن عبدالعزيز رجل كبير السن، أضناه التعب من حياة المنفى، ولهذا فإنه فكّر في إمكانية استغلال ترشيح عبدالعزيز خدمة للمصالح البريطانية والتي تمثّلت فيما يلي:

أولاً: أن ترشيح عبدالعزيز لحكم زنجبار سوف يجعله يوافق على أية شروط تضعها الحكومة البريطانية مقابل توليه حكم السلطنة.

ثانياً: أن تاريخه وتجاربه السابقة للوثوب على السلطة، ونظرة العرب له تثبت بأنه لن يكون مصيره الفشل كما هو حال السيد علي بن سعيد، الذي لم يكن ناجحاً في السيطرة على العرب المحيطين بالقصر. كما أن الأمير عبدالعزيز القادم من المنفى سوف يحكم زنجبار بعقل، بسياسة تنأى عن التحزب والتآمر.

ثالثاً: الحدّ من سلطة السلطان عن طريق تخفيض المخصصات المالية له ولأسرته، والتي سوف تصل إلى ما بين ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ روبية في الشهر، إضافة إلى أن الأدوات التنفيذية والمالية، سوف تكون بأيد إنجليزية.

رابعاً: إن تعيين الأمير عبدالعزيز سوف يكون له أثر آخر وهو التخلّص من جميع الأخطار والمشاكل التي من الممكن أن تنشب عن طريق أي من المطالبين بحكم السلطنة، كما أن العرب في زنجبار سوف يعترفون بأحقية عبدالعزيز في حالة إزالة الحكم العقابي (النفي) عنه[٦٠].

أكّد بورتال على بعض الشروط الأساسية التي يجب أن تطبق في حالة تعيين سلطان جديد. وتتمثّل تلك الشروط في:

أولاً: أن تعيين أي سلطان جديد على حكم سلطنة زنجبار يجب أن يكون عن طريق القنصل العام البريطاني. ولعلّ الهدف من وراء ذلك تثبيت سياسة «فرق تسد»، ولخلق فجوة بين الحاكم والمحكوم، حتى يتسنى للإدارة البريطانية أن تفرض سلطتها وسيطرتها. إضافة إلى إشعار العرب وبالذات المتطلّعين لحكم زنجبار، بأنهم يحكمون عن طريق نفوذ وهيمنة بريطانيا، لا عن طريق رضا الشعب واختياره.

ثانياً: أن يوقع أي سلطان جديد على عدد من الشروط المسبقة، كما أن الموافقة عليها جميعا شرط من شروط التعيين. ومن أبرز تلك الشروط مايلي:

١ - التعهد بالتحالف مع حكومة جلالة الملكة، واتباع النصائح التي تسدى إليه من قبل الملكة والقنصل العام البريطاني.

٢ - تخفيض المخصصات المالية للسلطان المعيّن إلى الثلث، وتسريح جميع العسكريين غير النظاميين، والحاشية غير الضرورية من جميع الفئات، والمموّلين من قبل الحكومة.

٣ - الالتزام بالمعاهدات، والاتفاقيات بين حكومة جلالة الملكة وزنجبار، أو تلك التي ترغب في عرضها من خلال ممثليها في جميع الأمور المتعلّقة بالرق وتجارة الرقيق.

٤ - أن يستمر السلطان المعين في دفع الإعانات المالية لأقرباء السلطان المتوفي وحاشيته.

٥ - أن تكون جميع الإدارات المالية، والعسكرية، والأقسام التنفيذية، والإدارية تحت سيطرة إنجليزية، ولا يجوز تنحية أي من الضابط الإنجليز العاملين تحت اسم السلطان من مناصبهم دون موافقة القنصل العام البريطاني[٦١].

وجاءت تعليمات من وزارة الخارجية إلى القنصل العام البريطاني الجديد رينال رود Rennel Rodd في ٤ ديسمبر ١٨٩٣ بأنه في حالة وفاة السلطان علي بن سعيد فإنه يجب تنصيب حمد بن ثويني على عرش سلطنة زنجبار. إلا أنه طلب

إليه وقبل القيام بتلك المهمة أن يملي على السلطان الجديد الشروط التي وضعها بورتال في تقريره السابق. كما طلب إليه وضع ترتيبات بالاتفاق مع الجنرال ماثيوس على أن تكون ال ٢٠٠ ٠٠٠ التي دفعتها الحكومة الألمانية للسيد علي بن سعيد مقابل تنازله عن الشريط الساحلي بين نهري أومباورفوما ـ أموالاً عامة ملكاً للحكومة لا ملكاً خاصًّا له. كما طلب إلى رود أن يضع سفينتين حربيتين في حالة طوارىء عند الإعلان عن السلطان الجديد[٦٢].

وقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من جانبها النصيحة من جون كيرك القنصل العام البريطاني السابق في زنجبار (١٨٧٠ ـ ١٨٨٦)، في مسألة وراثة العرش. وجاء ردّه واضحاً، وقاسياً، عندما ذكر «أن التاريخ يبيّن أننا (أي الإنجليز) أحرار في أن نختار من أي فرع من فروع العائلة الشخص المناسب لنا»، وكانت حجته في ذلك «أننا (أي الإنجليز) أصحاب السيف الأطول، وأننا المنتخبون، وحراس العرش»[٦٣].

مما يعني أن الحكومة البريطانية وافقت على ترشيح بورتال لشخص حمد بن ثويني، وفي نفس الوقت كان هذا الاختيار متسقا مع نصيحة كيرك للحكومة البريطانية لأن المرشح حمد بن ثويني كان ابنا لسلطان مسقط السابق. إن اختيار حمد بن ثويني وترشيحه لحكم السلطنة هو في حقيقة الأمر انتهاك لروح ونص التصريح الأنجلو ـ الفرنسي لعام ١٨٦٢ الذي سبق وأن أشرنا إليه. وكان ذلك التصريح الذريعة التي لجأ إليها القنصل البريطاني في رفضه لوصية السيد برغش ١٨٨١ في تعيين ابنه الأمير خالد خليفة له، مما يبيّن أن من يملك القوة يملك تفسير القوانين. كما أن اختيار حمد ابن ثويني تنصل من التعهد الذي قطعه إيوان سميث للسيد علي بن سعيد في حقّه في اختيار خليفة له. كما أن اختيار حمد بن ثويني وتجاهل مطالب كل من الأمراء خالد بن برغش، وحمود بن محمد، والسيد عبدالعزيز بن سعيد يعني حسب وجهة النظر البريطانية أنه الرجل الأنسب لخدمة مصالحها. مما يعني حسم مسألة الخلافة أو وراثة الحكم على أنها شأن بريطاني محض، لا يجوز لأحد التدخّل فيها.

وفي ١٩ ديسمبر ١٨٩٣ تسلّم رود تلغرافاً من وزارة الخارجية البريطانية ذكرت فيه أنها سوف تطلب من وزارة الهند بأن تضع مراقبة على تحرّكات الأمير

عبدالعزيز بن سعيد. كما طلبت إليه التدخّل الحاسم في حالة وجود وصية بعد وفاة السلطان تتعلّق بولاية الحكم، مشيرة إلى أن له الحق في إبطالها «لأنها وضعت دون موافقة حكومة صاحبة الجلالة»[٦٤]. وتخوّفت الحكومة البريطانية من خروج الأمير عبدالعزيز من منفاه دون علمها، أو أن يذكر السيد علي في وصيته اختياره للأمير عبدالعزيز ليكون خليفة له. وقد سرت بعض الإشاعات بهذا المعنى، مما حدا بوزارة الخارجية على التأكيد بأن ضباط البحرية، وفي حالة الضرورة سوف يمنعون الأمير عبدالعزيز من النزول في زنجبار[٦٥].

ازدادت حالة السيد علي الصحية تدهوراً، مما حدا بالقنصل العام البريطاني إلى إعلان حالة الطوارىء على السفينتين الحربيتين فلوميل Philomel، وبلانش Blansh. وتمت السيطرة على مكتب الجمارك. إن تخوّف القنصل العام البريطاني مرده الحرص على عدم حدوث إضطرابات وفوضى في حالة وفاة السلطان لوجود ثلاثة أمراء متنافسين على السلطة، ومؤيدين بعدد كبير من الأتباع. ومن المحتمل أن يلجأوا إلى استخدام القوة. وفي ٥ مارس ١٨٩٣ توفي السلطان علي بن سعيد، واستقبل نبأ وفاة السلطان بنوع من الشك في البداية بسبب كثرة الإشاعات السابقة غير الصحيحة حول وفاته. ولما تبيّن حقيقة وفاة السيد علي نزل ١٦٠ بحاراً إنجليزياً من السفينة فلوميل، واتجهت مجموعة من رجال البحرية البريطانية من السفينة بلانش، وتمركزوا في القنصلية البريطانية.

اتجه كل من كامبل Cambel الضابط البحري البريطاني، وورود القنصل العام البريطاني، إلى قصر السلطان[٦٦]. وفي تلك الأثناء تحرّكت مجموعة مسلّحة من العرب قاصدة القصر، ولكنها عادت أدراجها بعد أن بدأت القوارب تنزل من السفينة الحربية البريطانية لإدراكهم عدم قدرتهم على المواجهة. كما وصل الجنرال ماثيوس قائد الجيش السلطاني إلى القصر، وأبلغه قائد الحرس الشخصي بأنه ورجاله، سوف ينصاعون لأوامر الجنرال. أما الأمير خالد بن برغش فقد نجح في دخول القصر عن طريق إحدى أخوات السلطان، وذلك عن طريق مدخل خلفي، مما سمح له ولبعض المؤيدين له من السيطرة على الطابق العلوي للقصر.

كما أغلق الأبواب السفلى من الداخل. وأما السيد حمود بن محمد فلم يكن أمامه إلا الانتظار خارج القصر مع حاشيته(٦٧).

أفرزت سيطرة الأمير خالد على القصر أثرها في بروز مشكلة وراثة العرش على السطح، وهو موقف لم يسبق للإدارة البريطانية أن واجهته في زنجبار. صحيح أن الإدارة البريطانية قد واجهت المطالبة بالحكم والفتن والثورات، ولكنها لم تواجه موقفاً كالذي حصل، وهو محاولة الأمير خالد الاستيلاء على السلطة وبالقوة بعد وفاة السلطان، وليس في أثناء حياته.

لم يرضخ الأمير خالد في البداية لمطالب كل من رود وماثيوس وراندل لفتح أبواب القصر. وادعى الأمير خالد أنه أحق بالملك من غيره، وأن السلطنة له ميراث من أبيه السيد برغش(٦٨). وقام كامبل المسئول العسكري عن الموقف بإحضار بندقية رغبة منه في الدخول عنوة إذا لزم الأمر. وبعد تردد، وجد الأمير خالد أن من الحكمة فتح الأبواب، وطلب إلى الحرس الداخلي أن يسمحوا لماثيوس، ورود فقط في الدخول. إلا أنه ما أن انفتح جزء من الباب حتى اندفع الجميع إلى الداخل مع حرس من المارينز ـ رجال البحرية البريطانية(٦٩).

ذكر رود أن الأمير خالد حياه لكن لم تكن «تحية رسمية» كما توقع. مما يدلّ على مدى العنجهية الإنجليزية، بل اعتبر رود أن ما قام به الأمير من خطوات «حماقة»، من الممكن أن تؤدي إلى مشاكل. وطلب رود من الحرس التوجّه بالأمير إلى منزله، ووضعه تحت الحراسة حتى تصل تعليمات أخرى(٧٠).

إن فشل الأمير خالد بن برغش في تحقيق ما كان يصبو إليه من السيطرة على القصر وتنصيب نفسه سلطانا يعود إلى جملة من الأسباب، لعل من أبرزها ما يلي:

أولًا: الافتقار إلى عنصر المفاجأة، لا سيما وأن الإدارة البريطانية قد توقعت وفاة السيد علي بسبب مرضه، مما أعطاها الفرصة وبوقت كاف لعمل ترتيبات السيطرة على الوضع والتحرز للطوارىء.

ثانياً: تردد الأمير خالد وعدم حزمه وضعف حرسه الداخلي، مما مكن القوة الإنجليزية من الدخول إلى القصر والسيطرة عليه.

ثالثا: اعتماد الأمير خالد بن برغش في محاولته الاستيلاء على السلطة على تأييد العرب له، لا على دعم وتأييد بريطانيا القوة الحامية لسلطنة زنجبار العربية. كما أنه قام بمحاولته للاستيلاء على السلطة بعد وفاة السلطان. هذا يعني تحديه للهيمنة البريطانية، فاستغلت الإدارة البريطانية ذلك الموقف باستعراض القوة بشكل سافر وعلني.

غادر رود القنصل العام البريطاني وبرفقته كل من كامبل الضابط البحري، وماثيوس، وكابتن لندلي Lindley، وجنرال Hatch، وعدد من المتنفّذين العرب تحت حراسة قوة من المارينز البريطانية، بعد تأكدهم من السيطرة على الموقف متوجهين إلى منزل الأمير حمد بن ثويني. وكان الأمير حمد القابع في منزله غير مدرك «للشرف» الذي كان ينتظره. وعرض على الأمير حمد في اجتماع مغلق حكم السلطنة، وقدمت له عريضة تحوي عددا من الشروط، وهي الشروط التي قد وضعها بورتال القنصل العام البريطاني السابق، والتي سبق وأن أشرنا إليها، ووافق الأمير حمد بن ثويني دون تردد على تلك الشروط، وأبدى استعداده للعمل بموجبها، وحلف على القرآن، وأقسم بالولاء لملكة بريطانيا. كما وافق على إعطاء مبلغ من المال لأولاد وحاشية السلطان السابق(٧١) . أعلن رود وفاة السلطان علي وتولية حمد بن ثويني كقرار للحكومة البريطانية الحامية. وقد طلب السلطان الجديد إلى ماثيوس استمرار تواجد القوة البريطانية والزنجبارية لبعض الوقت تحسبا لأي طارىء وإلى أن يشعر بأنه قوى لمواجهة أية احتمالات. وسارت الأمور سيرها الطبيعي، ولم تسجل أي حالة من حالات الشغب أو السلب. أبدى رود ابتهاجه بما تم إنجازه، وأشار إلى أن تلك علامة على العهد الجديد في العلاقات بين القوة الحامية والمحمية، مبينا أن العديد من صعوبات الماضي «لن تبرز» وإنما سوف يحل محلها علاقات واضحة ومتفاهمة»(٧٢). وأعلن الأمير خالد بن برغش موافقته على التعاون مع السيد حمد بن ثويني، ولذلك السبب أحضر إلى مجلس السلطان الجديد، وأجلس في مقعد الشرف إلى جانبه. وقام السلطان من جانبه بمنح الأمير خالد الكثير من الامتيازات(٧٣).

وأشار رود في محاولة لتوضيح بعض الأمور إلى أنه من المحتمل أن الأمير لم يكن يدرك الطبيعة الحقيقية للأوضاع. وقد بين أن الأمير خالد أوضح له بأنه لم يكن ينوي من محاولته السيطرة على المقر معارضة السلطة البريطانية الحامية، وإنما تحقيق مطالبه التي تتمثل في أنه الأحق بالحكم من غيره. كما أن أتباعه طلبوا إليه العمل على مواجهة أية خطوات يتخذها الأمير حمود بن محمد، ولهذا السبب اتجه إلى القصر الذي هو قصر لوالده. وذهب رود إلى أن ما قام به الأمير خالد من غلق للأبواب هو في الحقيقة عمل يستحق عليه التهنئة، لأنه أدى إلى منع الاصطدام بين أتباع الأميرين. كما أوضح رود أن تردد الأمير في فتح الأبواب بناء على طلبه جعله يلجأ إلى عقابه. ويرى رود أنه شعر بالعدل عندما طلب إلى الحارس المناط به مهمة حراسة منزل الأمير إنهاء الحراسة، عندما أبدى الأمير استعداده للانصياع لسلطة السلطان الجديد. إن التبريرات التي قدّمها الأمير خالد للقنصل البريطاني وانصياعه وعلى مضض منه للسلطة الجديدة من الممكن تفسيرها، بأن الأمير وجد أن من الحكمة تقبّل الأمر الواقع أملًا في إمكانية توفّر فرصة أخرى مناسبة للانقضاض على السلطة وتحقيق حلمه بتولي عرش سلطنة زنجبار.

وضع السلطان حرساً على منزل الأمير حمود بن محمد، مما حداه إلى طلب إذن بمغادرة زنجبار والاستقرار في البر الإفريقي، في منطقة تابعة للنفوذ البريطاني. غير أن طلبه رفض، لا سيما أن الأمير حمود رجل فقير، ومغادرته مع عبيده سوف يترتّب عليها التزامات مالية، لا ترغب الإدارة البريطانية في تحمّلها. وأشار رود إلى أن الوقت سوف «يحل المسألة»، ويعتقد أنه من المحتمل أن يعلن الأمير حمود بن محمد تأييده للسلطان الجديد. وبالفعل نجح السلطان الجديد في أن يكون سيد الموقف بشكل كامل، مما دفع السيد حمود الذي أوقف عن أن يكون منافساً له إلى إعلان ولائه للسلطان الجديد[٧٤].

إن تعيين السيد حمد بن ثويني سلطاناً على زنجبار أدى دوره في تهدئة الأوضاع لبعض الوقت، بيد أنه لم يؤد إلى توقّف الصراع الأسري البوسعيدي على السلطة في سلطنة زنجبار العربية[٧٥].

إن التأثير العام للأحداث أنها بيّنت للعرب في زنجبار المعنى الحقيقي للمحمية، ومدى تدخّل السلطة البريطانية الحامية في الشئون الداخلية لزنجبار، والتي كان العرب إلى تلك اللحظة قد فشلوا في فهم مغزاها الحقيقي. وهكذا نجحت الحكومة البريطانية فيما هدفت إليه وأصبحت لها اليد الطولى في حكم السلطنة العربية. أما حكّام زنجبار فلا حول لهم ولا قوة. وهذا ما عبّر عنه السلطان حمدبن ثويني (١٨٩٣ ـ ١٨٩٦) بقوله «ما أنا إلا طائر صغير في مخالب نسر كبير، إن شاء أطلقه وإن شاء مزقه إربا»[٧٦].

الخاتمة

١ - عانت عمان في القرن الماضي كغيرها من مشيخات وسلطنات الخليج العربي من عدم وجود قانون واضح وثابت في تحديد ولاية العرش.

٢ - برزت إلى السطح مشكلة ولاية العرش بعد وفاة السيد سعيد ١٨٥٦، وأخذ الصراع يدبّ بين أبنائه لاقتسام الامبراطورية العربية الإفريقية. واستغلت بريطانيا الصراع الأسري بين أبناء السيد سعيد، ونجحت في تفتيت الامبراطورية العمانية، وفصل القسم الآسيوي عن القسم الإفريقي، وعيّنت على رأس كل منهما حاكماً مستقلاً.

٣ - ازداد تدخّل القنصل البريطاني في شئون زنجبار الداخلية بعد انفصالها عن مسقط.

٤ - استغلت الحكومة البريطانية مسألة وراثة العرش كسيف مصلت خدمة لمصالحها، ونظرت إليها على أنها من الأمور التي يجب ألا يبتّ فيها دون موافقتها، بل وصل الأمر إلى اعتبارها شأناً بريطانياً محضاً لا يحق للسلطان فيها أن يعيّن خليفة له دون الحصول على الموافقة البريطانية، مما ترتّب عليه فشل كل من السيد برغش في تعيين ابنه خالد كوريث له على عرش السلطنة، والسيد علي في اختيار خليفته.

٥ - استغلت الحكومة البريطانية ذرائع وحججاً في رفض مطالب كل من السيد برغش والسيد علي، إلا أن تلك الذرائع سرعان ما خرقتها الحكومة البريطانية نفسها حماية لمصالحها، وتعزيزاً لنفوذها.

٦ - خلال الفترة ما بين ١٨٧٠ ـ ١٨٩٣ فإن جميع سلاطين زنجبار كانوا إما منفيين في بومبي كالسيد برغش بن سعيد والسيد حمد بن ثويني، أو تحت الإقامة الجبرية كالسيد خليفة بن سعيد. واستغلت الحكومة البريطانية ذلك، وتوسمت فيهم الانقياد والطاعة مما دفعها إلى عرض الحكم عليهم مقابل الموافقة المسبقة على عدد من الشروط البريطانية، مما زاد في تدخّل القنصل البريطاني في شئون زنجبار الداخلية بل وأصبح للحكومة البريطانية اليد الطولى في حكم السلطة العربية.

٧ - تخوّفت الحكومة البريطانية في لندن، والإدارة البريطانية في زنجبار من اعتلاء الأمير خالد بن برغش عرش السلطنة لما يتمتّع به من مميّزات من الممكن أن يترتّب عليها تهديد للمصالح البريطانية، وإعادة هيبة سلاطين زنجبار إلى سابق عهدها، ولهذا قوبلت مطالبه باعتلاء السلطة بالتجاهل، وعندما حاول انتزاع الملك عنوة لجأت الحكومة البريطانية إلى التهديد، وعرض القوة، مما دفعه إلى الرضوخ، وعلى مضض منه.

٨ - لجأ القناصل الإنجليز إلى أسلوب التهديد بعزل السلطان، واستبداله بأحد إخوته، أو أبناء عمومته كوسيلة ضغط لتوقيع معاهدة، أو اتفاقية ما، أو لرفضه الانقياد والانصياع لأوامر القنصل البريطاني . وهدّد برغش باستبداله بأخيه السيد تركي، كما هدّد السيد خليفة بأخيه السيد علي، وكذلك السيد علي بأخيه عبدالعزيز.

٩ - لجأت القنصلية البريطانية في زنجبار إلى سياسة «فرق تسد» لفرض هيمنتها وسيطرتها، كما عملت جاهدة على خلق فجوة بين الحاكم والمحكوم. إضافة إلى ذلك نجحت في إشعار المعينين من سلاطين زنجبار بأنهم إنما يحكمون عن طريق الهيمنة والنفوذ البريطاني لا عن طريق رضاء الشعب واختياره.

الهوامش والمراجع

(١) سلطان بن محمد القاسمي: **تقسيم الامبراطورية العمانية ١٨٥٦ ـ ١٨٦٢**، دبي: مؤسسة البيان، ١٩٨٩، ص١٩٦.

(٢) لمزيد من المعلومات حول الصراع بين أبناء السيد سعيد بن سلطان وتقسيم الامبراطوية العمانية خلال الفترة ما بين ١٨٥٦ ـ ١٨٧٠ يمكن الرجوع إلى الكتب العربية التالية على سبيل المثال لا الحصر: تقسيم الامبراطورية العمانية؛ جمال زكريا قاسم: **دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقية، ١٧٤١ ـ ١٨٦١** القاهرة؛ مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨؛ السيد رجب حراز: **أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨؛ صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم: **زنجبار**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٩؛ سعيد بن علي المغيري: **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار**، تحقيق: عبدالمنعم عامر، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي، ١٩٧٩.

(٣) كان للسيد ماجد بن سعيد ابنة واحدة اسمها خنفورة. جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ١٩١. عبدالله بن صالح الفارسي: **البوسعيديون حكام زنجبار**، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي، ١٩٨٠، ص ٢١، ٣١.

(٤) - Robert Lyne. **Zanzibar in contemporary Times**. London: Hurst and Blackett, 1905.P.57. انظر أيضا: جون كيلي: **بريطانيا والخليج ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠**، الجزء الثاني، ترجمة: محمد أمين عبدالله، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي، ١٩٧٩، ص ٤٢٥.

(٥) - Norman Bennett. **A History of the Arab state of Zanzibar.** London: Mathuen co. Ltd, 1978.p.

(٦) جاد محمد طه: «دور بريطانيا وألمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار» **العلاقات العربية الأفريقية دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ١١٨.

(٧) بنيان سعود تركي: «إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية ١٨٩٧ – دراسة تاريخية»، **حوليات كلية الآداب**، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشرة، ١٩٩٣م، ص ١٦.

(٨) - R. Coupland. **The Exploitation of East Africa**. London: Faber, 1939 PP.88–95.

(٩) ولد الأمير خالد بن برغش في الخامس من ذي القعدة ١٢٩١هـ (أوائل ١٨٧٥م)، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٧٥.

(١٠) - L. Hollingsworth. **Zanzibar Under the Foreign office, 1890-1913.** London: Macmillan, 1953. p.13. see also:

(١١) - Great Britain. Public Record Office. Slave Trade - 1888-1892.Foreign Office. (here after cited as F.O.) F.O. 84/1906. Euan Smith to marquis of Salisbury. Zanisbar, March 27, 1888.

(١٢) - Ibid

(١٣) - Ibid.

(١٤) - Ibid. see also: E.Hertslet. **The Map of Africa by Treaty**. vol.11. no. 222. London, 1909. p.

718; Zao March and G. Kingsworth. An Introduction to the History of East Africa. Cambrindge University press, 1966. p.90. دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقية، ص ٢٦٨، زنجبار، ص ١٨٨ .

(١٥) العلاقات العربية الأفريقية، ص ١٢٩ . انظر أيضا: Bennett, N.Op cit: -

(١٦) - Ibid.

(١٧) - F.O. 84/1906. No.39. Euan Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. March 27, 1888.

(١٨) - F.O.84/1906 No.60. Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. April 8, 1888.

(١٩) - Ibid.

(٢٠) - F.O.84/1911. No 385. (confidential) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. December 24, 1888. ذكر المغيري بأن المدة التي قضاها السيد خليفة تحت الإقامة الجبرية استمرت سنتين حسب ما أفادت به الأخبار، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٦٠ .

(٢١) - F.O.84/1906. No.39. Euan Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. March 27, 1888.

(٢٢) - Ibid.

(٢٣) - F.O. 84/1911. No. (confi) Euan Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. Desember 24. 1888.

(٢٤) - Ibid. See also: Hollingsworth, L.Op. cit. pp. 25-26.

(٢٥) - F.O.84/1977. No.113(secret). Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. February 25, 1889.

(٢٦) - F.O.84/1974. NO.277. Marquis of Salisbury to Portal. F.O. August 14, 1889.

(٢٧) جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٦٣ .

(٢٨) - F.O. 84/1911. No. 385. (Confi) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. December 24, 1888. see also: F.O. 84/1911. No.376. (confi) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanziber. December 16, 1888.

(٢٩) جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٦٣ . انظر أيضاً:
- Bennett, N.Op.cit.p.153.

(٣٠) - F.O.84/1910. No.311 Eaun Smith to Marquis of Salisbury.Zanzibar. October 22, 1888. F.O.84/1977. NO.113 (secret). Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. February 25, 1889. See also:Bennett, N.Op.cit. p.153. Hollingsworth, L. Op. cit pp.30-32.

(٣١) - F.O.84/1977. (secret) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. February 28, 1889. see also:- F.O.84/1984. (Telegram, most secret) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. February 14, 1889.

(٣٢) - F.O. 84/ 1977. No. 113 (secret) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. February 25, 1889.

(٣٣) - F.O. 84/ 1980. No. 300. (secret) Portal to Marquis of Salisbury. Zanzibar. August 12, 1889.

(٣٤) - Bennett N. Op. cit. p. 160.

(٣٥) - F.O.84/1977. No. 140 (confi) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. March 11, 1889. F.O.84/1980. No. 311. Portal to Marquis of Salisbury. Zanzibar. August 14, 1889.

(٣٦) - F.O. 84/1984. (Telegram) No. 281. Eaun Smith to Marquis of Salisbury, Zanzibar, December 8, 1889. F.O. 84/ 2059. No. 59 (confi) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. February 14, 1890.

(٣٧) جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٦٣.

(٣٨) - F.O. 84/2059. No. 59.(confi) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. February 14, 1890. F.O. 107/ 57. No. 2233. (secret) Portal to Earl of Rosebery. Zanzibar. October 12, 1892.

(٣٩) جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٦٣.

(٤٠) - F.O. 84/1977. No. 311 (secret) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. February 25, 1889.

(٤١) - F.O. 84/ 2059. No. 59 (confi) Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. February 14, 1890.

(٤٢) جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٣١. توفيت السيدة موزة في ١٣ شوال ١٣٣٦ (١٩١٨). جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٦٢.

(٤٣) - F.O. 84/ 2059. No. 63. Eaun Smith to Marquis of Salisbury. Zanzibar. February 17, 1890.

(٤٤) جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٦٤. انظر أيضا:
- Hollingsworth, L. Op. cit,p. 61.

(٤٥) - Bennett, N. Op. cit,p. 175.

(٤٦) - F.O. 107/57. No. 2233. (secret) Portal to Earl of Rosebery. Zanzibar. October 12, 1892.

(٤٧) - F.O. 84\2062. No. 1. Eaun Smith to Marquis of Salisbury.

(٤٨) - Zanzibar. June 19, 1890. see also: Bennett. N. Op. cit. P. 175. Foreign Office, General Correspondance, Africa. (here after cited as F.O. 107) F.O.107\57. No. 2233. (secret) Portal to Earl of Rosebery. Zanzibar. October 12, 1892.

(٤٩) - Ibid

(٥٠) - Ibid

(٥١) جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٦٧.

(٥٢) - F.O. 107\ 57. No. 2233 (secret) Portal of Earl of Rorebery. Zanzibar. October 12. 1892.

(٥٣) - Ibid

(٥٤) - Ibid

(٥٥) - Ibid

(٥٦) تقسيم الامبراطورية العمانية، ص ١٣٤.

(٥٧) - F.O.107 \57. No.2233 (secret)- Portal of Earl of Rosebery. Zanzibar. October 12, 1892.

(٥٨) - Ibid.

(٥٩) - Bennett, No. Op. cit. p.175.

توفي السيد عبدالعزيز بن سعيد في بومبي ١٩٠٧. تقسيم الامبراطورية العثمانية، ص ٢٧٩.

(٦٠) - F.O. 107\57 NO. 2233. (secret) Portal of Marquis of Salisbury. Zanzibar. October 12, 1892.

(٦١) - Ibid

(٦٢) - Bennett, N. Op. cit. p. 175.

(٦٣) - F.O.107/6. (Telegram) No. 15. (Africa) F.O. to Rood. December 4, 1893.

(٦٤) - F.O. 107/ 6. (Telegram) No. 15 (Africa). F.O. to Rood. December 19, 1893.

(٦٥) - Ibid.

(٦٦) - F.O. 107/3 The Zanzibar Gazette, March 8, 1893. "The death of Seyyid Ali Bin Said and the proclamation of Seyyid Hamed Bin Thuwaine as Sultan of Zanzibar.

(٦٧) - F.O. 107/3 No.73. Rood to Earl of Rosebery. Zanzibar, March 6, 1893.

(٦٨) جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، ص ٢٢٦.

(٦٩) - F.O. 107/3. The Zanzibar Gazette, March 8, 1893.

(٧٠) - F.O. 107/3. No.73 Rood to Earl of Rosebery. Zanzibar, March 8, 1893.

(٧١) - Ibid.

(٧٢) - F.O. 107/3. No 75. Rood to Earl of Rosebery.Zanzibar, March 8, 1893.

(٧٣) - Ibid.

(٧٤) - Ibid.

(٧٥) لمزيد من المعلومات حول الصراع الأسري البوسعيدي بعد عام ١٨٩٣ يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- Hollingsworth, L. op. cit. pp. 119-130. Lyne, R. Op. cit. pp. 196-208. Hamilton, G. Op. cit. 230-252.

(٧٦) - Hollingsworth, L. Op. cit. p. 105.

* * *

الملاحق

...s. to Sultan

...mith's Address.

My Lord

In continuation of my despatch No. 59 of the 14th instant I have the honour to inform Your Lordship that I received the telegram from Your Lordship authorizing me formally to intimate to Seyyid Ali that Her Majesty's Government recognized him as Sultan of Zanzibar on the night of the

Marquis of Salisbury K.G.

(No. 60)
F.O 84/2054 Euan Smith to Marquis of Salisbury.
February, 17, 1890.

his successors.

I have the honour to be, with the highest respect, My Lord

Your Lordship's most obedient humble servant

Zanzibar

February 28. 1889.

My Lord,

In continuation of my telegram, Secret and unnumbered, of the 24th instant, I have the honour to submit for Your Lordship's information the true translation of the petition received by me and signed by Seyyid Ali, the Sultan's brother, his uncle Hamid bin Suliman and Mohamed bin Ahmed

and thirteen other Arab chiefs.
Comprising the entire body of Arab
notables residing in Zanzibar.
I have retained the original petition,
signed with the autograph —
signature of each of these men, in
the secret archives of this Agency.

The tone of the petition is, as
Your Lordship will observe, studiously
moderate; it is directed mainly
against the bad advisers of the
Sultan (Bakushma and Peera
Dewji), but it nevertheless affords
strong evidence, in itself, of the
discontent

discontent engendered by the
Sultan's eleven months of
Sovereignty

The signatories to the petition
would never have consented to
sign such a document had they
not been under the influence of
deep dissatisfaction and resentment.

I have the honour to be,

With the highest respect,

My Lord,

Your Lordship's most obedient,

humble servant

[illegible]

To His Honour Colonel Euan Smith

H.B.M. Consul General at Zanzibar

undated. Recd: February 24. 1889

A.C.

We write this letter to Your Honour to tell you all the truth about what is heavy in our hearts and in the hearts of all our people. Be it known to Your Honour, regarding our brother, (you know well) that he pays no — attention to the Government - he does not think about it and he takes no trouble at all. He does not think or consider about doing wise things he only follows the advice of bad people

17-1265

people, people who ought not by their position to be near him and who know nothing about government; and he keeps away from himself those people who have the right to be near him, experienced people who are truthful and know about things and who have for a long time had to deal with government matters and are good advisers. If things go on like this surely the Sultanate will fall and all its territories will be ruined. And now, we think it good that this matter should be referred to the English Government

Government for we are under them
("under their feet") and we pray them
to do us good, we and all our people.
We pray them to help us and to take
this into consideration and to send
orders to remove this bad state of
things, which now fills us with fear.
The bad treatment we experience, the
indignities we suffer are things
which the English Government
will know how to remedy. Please
make haste. We would not write
these things to the English Government
but that our hearts are so heavy and
that we know the Government always

does

does good to all men everywhere and all men are grateful to them. Where they go, they civilize and produce happiness and justice and security. We would not make this complaint to anybody else except to the Government which does good everywhere and this is known to all the other Governments. And the English Government has done good to other people like us and we are their good friends since a long time and we have never received any bad treatment from them and now we beg the Government to rescue

us

us from the state we are in and
Your Honour is the man who can do
this for us and please make haste
before worse happens. These signatures
are those of all the Chief Arabs, the
real Arabs, who all know what is
written in this letter and who know
that if this situation continues it
will be very bad and he (the Sultan)
will do something bad for every day
things are getting worse and we pray
the English Government to think
about this and to put a stop to it.
Salaams from your very good friend.
(Sd) Ali bin Saïd bin Sultan, with his
own hand.

hat is written in this letter is all
and I witness it
Hamid bin Suleiman bin Said
With his own hand.
is the truth, Mohamed bin Ahmed
bin Saif, with his own hand.
Do — Saif bin Hamoud bin
Ahmed, with his own hand.
Do — Saïd bin Ali,[a] — do —
Do — Mohamed bin Saïd, — do —
Do — Mohamed bin Abdullah,[b]
— do —
Do — I approve of this writing:
Salim bin Hashil,[c] with his own hand
Do — Muhtar bin Nassur, — do —
Do — Nasr bin Suleiman,[d] — do —
Do — Rashid bin Sleyman, — do —

This is the truth: Mohamed bin Hassan bin Ali;(a) with his own hand.

— Do — Salim bin Ali; — do —

— Do — Mohamed bin Saif(h) — do —

(a) Sheikh or Chief of the El Harthi Arab.

(b). ——— . ——— Rajkis —

(c) ——— . ——— Msakara —

(d) ——— . ——— Lemkis —

(e) ——— . ——— Riami —

(f) ——— . ——— Shekhsi —

(g) ——— .. ——— Hinaili —

(h) ——— . ——— Mauli —